Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
College of educ ation for women
Journal of Education College for Women for Humanistic Sciences

No:
Date:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية للبنات
مجلة كلية التربية للبنات
للعلوم الانسانية

العدد : ٩٤
التاريخ : ٢٠١٩/٣/٣

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

التصنيف الدولي : ISSN1993-524

الى// الباحث / محمد كامل خفيف المحترم

الاستاذ المساعد الدكتور باقر كرجي حبيب المحترم /جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد

م// قبول نشر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نود أن نعلمكم بقبول نشر بحثكم الموسوم :

قياس وتحليل العلاقة بين تقلبات الطلب العالمي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

مع وافر الشكر والتقدير

الاستاذ الدكتورة
الهـــام محمـــود كاظـــم
رئيس تحرير المجلة
٢٠١٩/ ٣/٣

المراسلات :
جمهورية العراق / النجف الاشرف/حي الأمير /مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية
البريد الالكتروني Journale.sciences@uokufa.edu.iq

قياس وتحليل العلاقة بين تقلبات الطلب العالمي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(1990-2016)

ا.م. د باقر كرجي حبيب
Baqer Gurji@gmail.com

محمد كامل خفيف
mohamedkamil.khfeif@gmail.com

كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة القادسية /قسم الاقتصاد

الملخص

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق اهدافها على تحليل السلاسل الزمنية و ذلك من خلال استخدام الاساليب القياسية المناسبة ، حيث اظهرت النتائج ان السلاسل الزمنية قيد الدراسة غيرة مستقرة في مستوياتها و لكنها مستقرة عند اخذ الفروق الاولى لها باستخدام اختبارات جذر الوحدة ، كما اظهرت نتائج اختبارات التكامل المشترك ل انجل و كرانجر وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين الطلب العالمي على النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي .

الكلمات المفتاحية : سوق النفط الخام ، اسعار النفط ، الطلب العالمي على النفط

Abstract:

This study is based in achievement of its goals on time-series analysis for the period and through the use of statistical methods and appropriate standard, where results showed that the time series under study is stable at levels but stable when taking the first difference her using the unit root tests , the results of the co-integration tests also showed Engel and Granger existence of equilibrium long-run relationship between macroeconomic variables and scientific demand for oil

Keyword: Oil market , oil prices, scientific demand for oil

المقدمة

أن التقلبات في اسعار النفط العالمية متأتية من أسباب سياسية واقتصادية متعددة ، لعل من أبرزها التفاوت الحاصل بين كل من العرض والطلب وما له من تأثير واضح على أسعار النفط وتؤثر هذه التقلبات في اقتصادات البلدان المصدرة للنفط بنسب متفاوتة وذلك بحسب اهمية

اسهام القطاع النفطي في تكوين الدخل القومي قياسا بالقطاعات الأخرى . وفي العراق تزداد هذه الاهمية بوصفه اقتصاداً أحادي الجانب لاعتماده الكبير على الايرادات النفطية .اضافة الى أن النفط يشكل فيه الحصة الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي ، الأمر الذي جعل من الاقتصاد العراقي أن يكون عرضةً للمشاكل بسبب تذبذب أسعار النفط . وفضلاً عن أن الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق حالت دون إحداث تغيرات في التنمية الاقتصادية ومنها الحرب العراقية- الإيرانية والحرب الخليجية الثانية والعقوبات الاقتصادية الدولية وتبعاتها التي ألقت بظلالها على واقع الاقتصاد العراقي، وما لحقته من آثار مدمرة أنهكت البنية الارتكازية لجميع القطاعات الاقتصادية المحفزة للنمو الاقتصادي في البلد ، ومن الملاحظ أن ايرادات النفط العراقي لم تكن تدار بالشكل الأمثل الذي يسهم في بناء قاعدة انتاجية قادرة على النهوض بالاقتصاد من خلال تنوع مصادر الايرادات وعدم الاعتماد بشكل شبه تام على العوائد النفطية مما يؤثر بشكل كبير في معدلات النمو الاقتصادي وعلى جهود الاصلاح الاقتصادي لمختلف الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

وتأتي اهمية البحث من ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على ايرادات من العملة الاجنبية من خلال الصادرات النفطية لتمويل الموازنة العامة لذا لا بد من دراسة و قياس وتحليل العلاقة بين تقلبات الطلب العالمي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق .

ويأتي هدف هذه الدراسة الى قياس وتحليل العلاقة بين الطلب العالمي على النفط وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة (1990-2016) لبيان وجود العلاقة التوازنية على المدى الطويل فيما بينهم وذلك باستخدام الاساليب القياسية

المبحث الاول : هيكل سوق النفط الخام العالمية

ا- المنتجون الرئيسيون في العالم :

1) مجموعة دول اوبك OPEC:

هي منظمة دولية تضم اثنتي عشرة دولة مصدرة للنفط وتسعى هذه الدول إلى زيادة العوائد المالية من بيع النفط في السوق الدولية وتملك ما يتراوح بين (ثلثي وثلاثة ارباع الاحتياطي العالمي من النفط) وتضم هذه المنظمة (العراق و السعودية ،إيران ،الأمارات العربية المتحدة ،قطر ، الكويت ،الأكوادور، فنزويلا ، الجزائر ،أنغولا ، ليبيا ،). ويشكل انتاج الدول الأعضاء في أُوبك نحو

30.6% من إجمالي إنتاج النفط الخام في العالم لعام 2016 بينما يشكل إنتاج الدول العربية 31.9% من الإنتاج العالمي [1] .

2) الدول الرئيسة المنتجة للنفط خارج منظمة أُوبك :

اما أهم الدول الرئيسة المنتجة للنفط خارج إطار الأوبك فهي :

ا – دول إقليم بحر الشمال North Sea Region

على الرغم من تعدد الدول التي تشترك في منطقة بحر الشمال إلا أنَّ المملكة المتحدة والنرويج هما أَبرز دول هذا الاقليم من حيث الاحتياطي والإنتاج النفطي. وتمتلك دول بحر الشمال أكبر احتياطي من النفط والغاز الطبيعي في أوربا وتعد واحدة من المناطق الإنتاجية الرئيسة خارج دول المنظمة على مستوى العالم ولم يكن إنتاج هذه المنطقة يحظى بأهمية تذكر خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، إلا أنَّ تنامي الإنتاج مع استمرار الاكتشافات النفطية خلال عقد الثمانينيات أدّت إلى تزايد أهمية هذه المنطقة ،ولاسيما مع استمرار ارتفاع أسعار بيع الخام واستمرار المشاكل السياسية وكثرة الحروب في منطقة الشرق الأوسط وعلى الرغم من أن إنتاج اقليم بحر الشمال هو منتج عالي التكلفة بسبب المناخ القاسي والتكنولوجية المتطورة التي بتطلبها ، إلا أن الاستقرار السياسي الذي تتمتع به المنطقة وقربها إلى أسواق الاستهلاك الأوربية والجودة العالية للنفط المنتج ساعد هذه المنطقة على أن تؤدي دوراً رئيساً في أسواق النفط الدولية .

ب – المكسيك Mexico

تعد المكسيك واحدة من أهم المنتجين الرئيسين للنفط الخام خارج منظمة الأوبك وتحتوي إحدى اكبر شركات النفط العالمية وهي شركة بيمكس Petroles Mexicanos التي تختصر بـ PEMEX ويسيطر القطاع العام على صناعة النفط والطاقة في المكسيك اذ أن ملكية شركة بيمكس وادارتها يسيطر عليها القطاع العام بنسبة 100% ، والمكسيك حتى نهاية عام 2002 تعد ثاني اكبر دولة من حيث الاحتياطي النفطي الخام المؤكد في النصف الغربي من الكرة الارضية بعد فنزويلا باحتياطي قدر بـ 26.9 مليار برميل إلا أن احتياطيات المكسيك قد انخفضت إلى نحو 13.7 مليار برميل نهاية عام 2005 و استمرت بالانخفاض الى نحو 9.7مليار برميل في نهاية عام 2015[2] .

ج – روسيا Russia

تعد روسيا واحدة من أهم الدول المنتجة للنفط الخام على المستوى العالمي وتحظى بأهمية بالغة في أسواق الطاقة الدولية لأنها تحتفظ بثامن اكبر احتياطي من النفط الخام وثاني أكبر مصدر له بعد المملكة العربية السعودية على مستوى العالم ، كما أنها تحتفظ بأكبر احتياطي من الغاز الطبيعي و اكبر دولة مصدرة له على مستوى العالم . إذ بلغ الاحتياطي النفطي الروسي نحو 80 مليار برميل أي بنحو 10% الى 12% من الاحتياطي العالمي حتى نهاية عام 2016، فيما وصل إنتاجها النفطي إلى نحو 25.10 م ب/ي. يتضح مما سبق ، أن روسيا تبقى واحدة من أهم المصادر الأساسية للنفط الخام في العالم خارج المنظمة .

د – اقليم بحر قزوين Caspian Sea Region

ويضم ثلاث دول رئيسة ويطلق عليها اسم دول بحر قزوين وهي (أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان) ، ويعد اقليم بحر قزوين مصدراً مهما للطاقة فهو يمتلك احتياطياً كبيراً من النفط والغاز الطبيعي وأن لم يتم الكشف الكامل عن هذا الاحتياطي، وتكتسب دول بحر قزوين أهمية خاصة بعدها منطقة جديدة في العالم للاستثمار في مجالات الاستكشافات والتنقيب والاستخراج للثروات النفطية [3] ، تتفاوت التقديرات بشان احتياطيات الطاقة في بحر قزوين تفاوتاً كبيراً وفقاً لاختلاف المصدر و هو ما يلقي بشكوك كبيرة حول حقيقة هذه الأرقام ، تقدر وكالة الطاقة الدولية للاحتياطيات المثبتة من النفط بنحو 15–45 مليار برميل و هو ما يمثل 1,5% الى 4% من الاحتياطيات العالمية المثبتة غير أن تقديرات وزارة الطاقة الاميركية لاحتياطيات النفط القابلة للاستخراج تفوق الرقم السابق بكثير ، إذ تشير إلى أنَّ الاحتياطيات المحتملة تصل الى 200 مليار برميل ، و قد اعطت هيئة إدارة معلومات الطاقة الاميركية عام 2002 تقديرات دقيقة عن الاحتياطي الموكد تتراوح بين (18 و 34) مليار برميل ، بينما تصل تقديراتها للاحتياطي المحتمل الى ما بين 250 – 270 مليار برميل ، و تمثل هذه التقديرات ثلث احتياطي النفط في منطقة الشرق الاوسط [4] .

ب – المستهلكون الرئيسيون في العالم:

1) مجموعة الدول الصناعية

وتشمل الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) وقد شهدت دول هذه المجموعة تطوراً وتوسعاً اقتصاديا في المرحلة السابقة لعام 1973، إذ حققت ارتفاعاً في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية مكنها من تحقيق مكاسب

مهمة في بناء قاعدة صناعية معتمدة على النفط خاصة ومستفيدة من انخفاض أسعاره ففي المدة الواقعة بين عام 1945و 1973 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول هذه المجموعة نحو 4.9% في السنة وفي المقابل بلغ معدل نمو الطلب على النفط 5% للمدة ذاتها [5] . غير أن شكل هذه العلاقة قد تغير وتحديداً في عام 1974 إذ بدأ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بالانخفاض ، ويعود تغير شكل هذه العلاقة إلى إجراءات الترشيد في استهلاك النفط التي إتخذتها تلك الدول بعد الارتفاع الاول لأسعار النفط ، الذي جعل تلك الدول تسعى إلى تغيير هياكلها الإنتاجية بالاعتماد على مصادر الطاقة البديلة عن النفط ، وشهدت الدول الصناعية ارتفاعاً في حجم طلبها على النفط خلال المدة (2012–2016) إذ بلغ استهلاكها من النفط الخام خلال عام 2012 نحو 46.5 م ب/ي واستمر بالتزايد ليصل مع نهاية عام 2016 إلى 46.7 م ب/ي[6].

2) مجموعة الدول النامية

تضم مجموعة بلدان تتباين فيما بينها تبايناً كبيراً، إلا أن دورها تنامى بشكل كبير وسريع في السوق النفطية العالمية، والتباين الذي يميز الدول النامية في هياكلها الاقتصادية يجعل من الصعب وضع معيار موحد لمعرفة مقدار الزيادة الحاصلة في معدلات نمو الطلب على النفط والناتج المحلي الاجمالي، اذ أن استهلاك النفط في الدول النامية ظل بوجه عام في ازدياد وبمعدل سريع نسبيا في الوقت الذي شهدت فيه الدول الصناعية تحولاً عن الطلب على النفط في عقد الثمانينيات ، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني خاصة وأن بعض من دول هذه المجموعة تعاني من عجز في الاحلال والاستبدال [7]. ويمكن التمييز بين المجموعات دولية هي :-

أ- مجموعة الدول النامية المصدرة للنفط

وتعد دول الأوبك من ابرز هذه الدول و التي تتسم بصورة عامة بانخفاض نسب استهلاكها للنفط الخام في الوقت الذي يعد فيه المصدر الأساس لعوائدها المالية.

ب - مجموعة الدول النامية المستهلكة للنفط

تضم هذه المجموعة بلدان جنوب شرق آسيا والصين التي تتميز بتزايد معدلات النمو الاقتصادي فيها التي رافقها بناء قاعدة صناعية متقدمة يستلزم لها تحقيق كميات متزايدة من النفط الخام ومصادر الطاقة الاخرى .

أَما بقية الدول النامية (دول الشرق الأوسط وأَفريقيا وأَمريكا اللاتينية) فيصعب تحديد طبيعة استهلاكها من النفط الخام لانخفاض دخلها القومي ، والسبب يعود إلى مشكلات المديونية التي تعانيها ومن الممكن ربط التغير في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الدخل بالتغيرات الحاصلة في استهلاك هذه الدول من النفط والطاقة عموماً.

اجمالي طلب الدول النامية بمختلف تصانيفها وصل إلى 24.5 م ب/ ي خلال عام 2001 ازداد خلال عام 2002 بنسبة 2.9% ليصل إلى 25.2 م ب/ي[8] . و استمر في التزايد ليصل في نهاية عام 2016 إلى 42.3 م ب/ي أي ما يعادل 34.5% من الطلب العالمي للنفط الخام .وكان النصيب الأكبر من هذا الطلب من حصة البلدان الآسيوية وفي مقدمتها الصين والهند إذ بلغ اجمالي طلبها نهاية عام 2016 نحو 23.8 م ب/ي بلغ الطلب النفطي الصيني منها نحو 11,6 م ب/ي اما الهند فقد وصل معدل طلبها خلال عام 2016 إلى 4,3 م ب/ي .

ج – أسعار النفط الخام وتطورها

هناك عدة أنواع من اسعار النفط الخام كل سعر عبر عن مدة زمنية معينة وتختلف هذه الاسعار عن بعضها ،فمنها ما حدد من قبل الشركات ومنها ما هو ناتج عن تفاعل وتعامل بين البائعين (المنتجين) و المشترين (المستهلكين) ومنه ما هو محدد من قبل الدولة المنتجة ، فقد انحسر دور الدولة المنتجة على تلقي كمية من العوائد النفطية و لفترة زمنية طويلة جدا ولم يكن لها أَي دور في تحديد سعر النفط الخام إلا بعد عام 1973 م فكان في أغلب الأحيان يحدد السعر لصالح الشركات الاحتكارية و بلدانها لذا فإنه لا يوجد سعر واحد للنفط ، و انما عرضت أَسعار عدة كان كل منها يخدم غرضا معينا للشركات النفطية و بلدانها ، فقد تكون اسعار نفطية عديدة كل منها اختلفت و تمييز عن الآخر ، فكل سعر عبر عن قيمة معينة للسلعة النفطية ، الا انه في الوقت نفسه مميز و مختلف عن الآخر في كيفية تكوينه في السوق النفطية و تركيبه و القوى المؤثرة و المحددة له [9] .

1) أَنواع اسعار النفط

لسعر النفط مسميات عديدة يمكن ان نعرضها على مجموعتين :

المجموعة الاولى : وهي مجموعة المسميات منذ عقود الأمتياز و عقود المناصفة و عقود المشاركة والتملك الكلي ، ويمكن أَن تقسم إلى ما يأتي :

السعر المعلن : وهو السعر الذي تعلنه الشركات في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالوحدة النقدية الامريكية و قد أبتدأ العمل بهذا النوع من الأسعار منذ عام 1880م عندما أعلنت شركة (ستاندارد اويل اوف نيوجرسي) سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر.

السعر المتحقق : وهذا السعر عبارة عن السعر المعلن ناقصاً الحسومات ،والخصومات التي تعني تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري ،أو لتلافي المشاكل الناتجة عن طبيعية بعض القيود .

السعر الضريبي : يعني كلفة البرميل النفطي المستخرج زائداً المدفوعات النقدية ، والضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة .

سعر الإشارة : يعني نفط الاشارة (متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجة الكثافة ، أو متباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا او اشارة لتسعير مجموعة من النفوط بموجب قرب ، أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة .

المجموعة الثانية : و هي مجموعة المسميات التي ظهرت في فترة لاحقة بالقياس مع المجموعة الأولى بسبب نشوء أسواق جديدة كالأسواق الفورية و التعاقدات طويلة الأجل ويمكن أن نذكر اهم انواع اسعار النفط ضمن المجموعة الثانية كالآتي :

السعر الفوري : يعني ثمن البرميل النفطي الخام معبراً عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الفورية ، أو الحرة ،أو المفتوحة للنفط الخام [10] .

السعر الإسمي : و يعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام، معبراً عنه بالدولار الأمريكي[11] .

السعر الحقيقي : و يعني القيمة الحقيقية للسعر الإسمي مخصومة بمعاملات التضخم ،أو يعني كمية السلع ، أو الخدمات التي يمكن أن نحصل عليها من الخارج بالسعر الإسمي لبرميل النفط الخام .

سعر صفقات الأجل الطويل : تعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة لاحقة[12] .

سعر البرميل الورقي : هي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية و تقترب كثيراً من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الخام [13] .

السعر الإرجاعي : يعني سعر برميل النفط الخام في ضوء أَسعار منتجاته ومكرراته التي سميت برميل اوبك (البرميل المركب)، و هذا هو عبارة عن سعر البرميل النفطي ، محدداً في ضوء أَسعار منتجاته ومكرراته[14] .

ثالثا : أَنواع أَسواق النفط العالمية :

يمكن تقسيم التعاملات في السوق النفطية الدولية على ثلاثة انواع من العقود كل منها توثر وتتأثر بالأخرى وهي :

النوع الاول العقود الفورية : تسمى ايضا بالسوق الحرة، أَو الانية وهي كثيرة في العالم ومنها (سوقي خليج المكسيك و ميناء نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية ، الخليج العربي ، سوق سنغافورة بالشرق الاقصى ، منطقة بحر الكاريبي) و أَهمها سوق روتردام في هولندا ، وهي التي يتم فيها بيع وشراء النفط ، و أستلام المبلغ في الوقت نفسه ، و قد عرفت تجارة النفط هذا النوع منذ ظهورها و لكنها تطورت بخطى سريعة منذ عقد السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي ، وتعتبر عنصر مهم في التأثير في مستويات الأَسعار ، إذ يتم معرفة مستوى الأَسعار في الوقت الحاضر من خلال تداول مجموعة من النفوط تبعاً لمعيار جودة نفط الإشارة في هذه السوق[15].

النوع الثاني التعاملات الاعتيادية : هذه المعاملات تكون بصورة مباشرة بين المنتج والمستهلك ، تجري بعيدا عن الوسطاء عادة ، و تكون بين دولتين متجاورتين احداهما مصدرة للنفط و الاخرى مستوردة ، وعلى سبيل المثال عندما يبيع العراق النفط إلى الاردن، أَو التعامل مع الشركات التي تمتلك المصافي، أَو انفاق حكومي كما حصل مع العراق و شركة (SNE) الروسية لتسديد ديون العراق بموجب اتفاق حكومي متبادل[16] . وتقرر أَسعاره بالتفاوض ، وتتأثر تلك الأَسعار بما يدور في العقود الفورية و العقود المستقبلية .

النوع الثالث العقود الآجلة للنفط : و تسمى السوق الورقية ، أَو المستقبلية و تعد من أَكثر الأَسواق نشاطا في العالم ، فقد تحولت إلى الأَساس الذي يتم بموجبه تسعير النفط في العالم ، و تعمل هذه الأَسواق على مدار الساعة ، فهي تعاملات ورقية بالعقود المستقبلية قصيرة وطويلة الأجل ، إذ تسمح أَسواق النفط الفورية للمتعالمين ببيع النفط الخام، وشرائه و التسليم و الدفع الآني المباشر ، لكن في أَغلب الأحيان يشعر المشتري بالقلق من ناحية السعر الذي بإمكانه دفعه ، أَو يتوقع ارتفاعه بالمستقبل ، وعلى الرغم من ان تجارة النفط بالمعاملات في التسليم الأجل . وغير ذلك من المشتقات المالية التي ظهرت أول مرة في تشرين الثاني 1978 [17]، و بسبب التقلب الكبير في

إسعار النفط الخام فأنها لم تنتشر إلا بحلول التسعينات من القرن الماضي ، لتوسع أدوات المشتقات و العقود المالية، ولقد ساعدت هذه الأسواق في ضمان امدادات النفط ،و تقليل مخاوف المستهلكين من خلال ضمان التجهيز للكميات المطلوبة من النفط الخام المنتجة محليا او المستوردة من الخارج ، و التحوط ضد تقلبات الاسعار والمضاربة ، وتشمل هذه السوق فضلاً عن الأطراف التقليدية في سوق النفط جهات أخرى ذات مصالح مالية بحتة كالمصارف و المؤسسات المالية و المضاربين [18] .

وعلى وفق ذلك يمكن تقسيم اسواق النفط الآجلة في العالم على الاتي :

سوق نيويورك : نايمكس (NYMEX)

وهي أول سوق بدأت بتداول العقود الآجلة عام 1978 في الولايات المتحدة الأمريكية و تغطي منطقة أمريكا الشمالية وفيها تقييم عقود مبادلاتها الآجلة على وفق سعر خام متوسط غرب تكساس، وكما يدل اسمه فإن أغلبه ينتج غرب تكساس ، وهذه العقود تستعمل الآن كمرجع للتسعير الدولي للنفط الخام بحوالي (12-15) مليون برميل يوميا من النفط المباع في العالم و نقطة التسعير فيه هي مدينة كوشينج بولاية اوكلاهوما بسبب موقعها الاستراتيجي على تقاطع خطوط أنابيب النفط في الموانئ الامريكية التي مكنها من التصدير لأنحاء العالم كافة[19] .

على الرغم من أن النفوط الخام في العالم المسعرة بخام برنت هي أكثر من تلك المسعرة بخام متوسط غرب تكساس ، الا ان عقد مستقبليات خام غرب تكساس في بورصة نيويورك التجارية نايمكس هو الاوسع تداولا في العالم ، إذ يتداول يوميا ما يقرب 150 الف عقد في نايمكس و هذا الحجم من النفط الخام يساوي تقريبا ضعف الانتاج اليومي العالمي ، و بذلك فقد أكتسب نفط خام متوسط غرب تكساس موقعه القيادي في قائمة نفوط الإشارة العالمية بفعل اهمية سوق نفط الولايات المتحدة فهي أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم ، تستهلك نحو ربع الانتاج العالمي من النفط ، كما أنها تمثل أكبر مستورد للنفط في العالم رغم أنها تتقدم قائمة كبار المنتجين[20] .

سوق النفط الدولية (IP)

مقره في لندن وقد بدا بتداول العقود الآجلة للنفط عام 1981 و هو اكبر اسواق النفط في أوربا ، و في هذه السوق يستعمل خام برنت كمعيار لتسعير التعاملات ، اذ يستعمل كقاعدة مقارنة مرجعية لما يقارب (40-50)مليون برميل من النفط المباع يوميا ، و أغلب إنتاج خام برنت يتم شراؤه من السوق الأوربية و بعض الدول الأفريقية ، وان 20% من استيرادات الولايات المتحدة من النفط الخام تأتي منه ، ومبيعات النفط الخام المستندة إلى خام برنت تأتي من غرب أفريقيا و شمال غرب أوربا ، وإن ما يوثر على مزيج برنت في المستقبل كمؤشر للنفط ،هي إن حقول بحر الشمال

مشرفة على النضوب ، فقد انخفض إنتاجها من ما يقارب 700 الف برميل يومياً في بداية تسعينات القرن الماضي الى ما يقارب 350 الف برميل يوميا في عام 2015 ومن المتوقع أن يستمر الإنتاج بالإنخفاض خلال السنوات القادمة ، مما يودي إلى احتمال انخفاض نوعيته بحيث يكون أكثر ثقلاً و حامضية .

سوق النقد الدولية بسنغافورة : سيمكس (SIMEX)

تأسس عام 1989 في الشرق الأوسط و يتبع معيار خام دبي ، وخام دبي هو الذي تنتجه شركة دبي المحدودة من حقل يسمى (فتحا) الذي اكتشف عام 1966 ، وتهيمن على هذه السوق شركات النفط و المصارف و الشركات التجارية الغربية ، مع مشاركة آسيوية قليلة مما جعل هذه السوق أكثر حساسية لظروف التداول الغربية ، ونتيجة لانخفاض خام دبي فقد أضاف في عام 2001 خام عمان الى قاعدة الخام المرجعي [21] ، و بالرغم من أن سنغافورة ليست دولة منتجة، أو مستوردة كبيرة للنفط ، إلا إنها اختيرت بوصفها سوقاً دولية للنفط لأسباب عدة أهمها موقعها الجغرافي الفريد لوقوعها على خطوط الملاحة بين حوض البحر الأبيض المتوسط ،و غربي أوربا من جهة و الشرق الأوسط من جهةٍ أخرى ، وبذلك أحتلت أهم الموانئ التجارية في جنوب شرقي اسيا فضلاً عن الاستقرار السياسي ، وكذلك امتلاكها ظروف قيام بورصة دولية ناجحة لنفط ، مثلاً البيئة المستقرة و المنفتحة سياسيا ، التي تتميز بدرجةٍ كبيرةٍ من الشفافية ، ووجود بيئةٍ تشريعيةٍ و قانونيةٍ ، ونظامٍ قضائيٍ ذي كفاءةٍ عالية ، فضلاً عن النظام المالي و المصرفي المتطور الذي يتسم بدرجة عالية من التنافسية و البنية التحتية التكنولوجية الضرورية لتوفير الدعم اللوجستي المناسب للبورصة الدولية و توافر اعداد كافية من الحبرات الإدارية ،و الغنية المتخصصة القادرة على إدارة التداول في البورصة الدولية .

المبحث الثاني : تحليل اثر تقلبات الطلب العالمي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990 – 2016)

اولا : الملامح العامة للاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط في سد احتياجاته مقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى نتيجة فشل اغلب المشاريع الصناعية الإنتاجية بسبب سوء التخطيط والإدارة وكذلك تراجع الإنتاج الزراعي المحلي ، ما يجعله اقتصاداً يعتمد على الاستيراد من الخارج لسد فائض الطلب المحلي من السلع الإنتاجية والاستهلاكية وذلك لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وهذا

الاعتماد على موارد النفط وفي ضوء التقلبات الحاصلة في أسعار النفط فضلا عن الاعتماد على الاستيراد هذه الظروف تجعل الاقتصاد العراقي يتعرض لصدمات داخلية وخارجية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي ' والاقتصاد العراقي لا يمتلك نهجا اقتصاديا محددا وإنما كان اقتصاد غير مخطط بشكل كامل او اقتصاد حر ، وإنما يعتمد على نظريات ومناهج شتى تحمل التناقض فيما بينها مع عدم وجود برامج اقتصادية واضحة للدولة ولا سيما بعد عام 2003 الأمر الذي أدى إلى تأخر اعمار البنى التحتية والإنتاجية والخدمات العامة .

مر الاقتصاد العراقي في ظروف أدت إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، ففي عقد الثمانينات عاش العراق حرباً طويلة مع إيران (حرب الخليج الاولى) أدت إلى استنزاف جميع الاحتياطيات الأجنبية في تمويل الإنفاق الحربي مع تشوه في البنى التحتية وقطاعات الإنتاج الرئيسة وتقدر قيمة الأضرار التي نجمت عن الحرب بما يقارب 453 مليار دولار، وفي عقد التسعينات خاض العراق حرب الخليج الثانية نجم عنها فرض عقوبات اقتصادية وتعويضات مالية واستمرت هذه العقوبات حتى عام 2003 وقدرت الخسائر بحوالي 200 مليار دولار، في عام 2003 وبعد احتلال العراق تعرض الاقتصاد العراقي إلى تدمير ما تبقى من البنى التحتية من خلال عمليات النهب والسلب والحرق. ونتيجة للظروف التي مر بها العراق يمكن بيان مميزات الاقتصاد العراقي بالنقاط الاتية : (22)

1- التوقف النسبي للنشاط الاقتصادي وتباطؤ معدلات نمو الاستخدام والنمو الاقتصادي .

2- تدهور في النشاط الاقتصادي الخاص ولاسيما في القطاع الصناعي والزراعي مع تحسن في القطاع التجاري.

3- ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي إلى مستويات قياسية لا سيما في عقد التسعينات اذ اصبح التضخم من النوع الجامح والمستمر .

4- ارتفاع معدلات البطالة مقابل انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغ معدل البطالة 50% في عقد التسعينات من مجموع القوة العاملة العراقية ، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في منتصف عقد التسعينات (2.12%).

5- ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي اذ يصل هذا المعدل الى 93% تقريبا وهو اختلال ناتج عن غياب التنوع الاقتصادي.

6- شحة مصادر الاستثمار المحلي والأجنبي والغموض في حجم عوائد النفط وقنوات إنفاقها وغياب كفاءة الأداء في إدارة الثروة النفطية .

7- الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير اذ ان اكثر من (90%) من مدخلات الانتاج في الصناعة يتم استيرادها من الخارج .

فضلاً عن أن الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق حالت دون إحداث تغيرات في التنمية الاقتصادية ومنها الحرب العراقية- الإيرانية والحرب الخليجية الثانية والعقوبات الاقتصادية الدولية وتبعاتها التي ألقت بظلالها على واقع الاقتصاد العراقي، وما لحقته من آثار مدمرة أنهكت البنية الارتكازية لجميع القطاعات الاقتصادية المحفزة للنمو الاقتصادي في البلد؛ لذا يمكن تلخيص الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي على النحو الآتي [23] :

1-الاختلال في الهيكل الإنتاجي:- الذي سببه ضمور القطاعات غير النفطية نتيجة الاعتماد الشديد على القطاع النفطي، الأمر الذي أدى إلى حدوث حالة ثراء نقدي من دون أن يصاحبها تقدم حقيقي، وتحول المجتمع العراقي إلى مجتمع كثيف الاستهلاك وبالتالي كثيف الاستيراد وشديد الاعتماد على الخارج حتى بلغ معدل الانكشاف الاقتصادي نحو (93%) .

2- الاختلال في الهيكل المالي:- ان الإنفاق الحكومي غير الرشيد بإتباع الحكومة سياسة استهلاكية تبذيرية، أي استحواذ الإنفاق التشغيلي على النسبة الأكبر من الموازنة العامة للدولة ، إذ بلغت نسبة مساهمته نحو (68.3%) عام 2012، في حين يتطلب الأمر توجيه الإنفاق نحو الاستثمار الحكومي الذي يعمل على تحقيق النمو والتنمية في الاقتصاد ويمتص معدلات البطالة المرتفعة التي بلغت نحو (35%) من مجموع قوة العمل في البلد، ويساهم في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وهيكله .

3- المديونية الخارجية:- عانى العراق من أزمة المديونية الخارجية بعد اندلاع حرب العراق مع إيران والتي بلغت نحو (86) مليار دولار عام 1989 وكان مجموع ديون العراق الخارجية حتى عام 2003 نحو (125) مليار دولار موزعة على ثلاث جهات دائنة، فهنالك ما يقارب (33) مليار دولار تعود إلى البلدان الأعضاء بنادي باريس بينما أكثر من (60) مليار دولار لبعض البلدان العربية ولاسيما السعودية والكويت وما تبقى من ديون يمثل الديون الخاصة لشركات ومؤسسات أجنبية غير حكومية .

4-الاختلال التكنولوجي:- تؤكد بعض الدراسات على ان ارتفاع الدخل الحقيقي في قطاع معين وينخفض معدل التضخم ذلك يؤكد حدوث تقدم تكنولوجي، وفي بيئة الاقتصاد العراقي نتيجة للصدمات

المتواترة مما أدى إلى انخفاض معدل نمو الدخل القومي وارتفاع معدل التضخم الأمر الذي يؤكد وجود تخلف تكنولوجي سافر.

ثانيا : اثـر تـقـلبـات الطلب العالمي للنفط الخام على (GDP) في العراق :

يعد (GDP) من المؤشرات المهمة في قياس مستوى النشاط الاقتصادي لأي بلد. فضلاً عن ذلك تستعمل نسبة التغير فيه إحصائياً لقياس النمو الاقتصادي وايضا يستعمل هذا المؤشر مع المؤشرات الأخرى في رسم السياسة الاقتصادية للبلد .

يعد العراق من الدول النفطية التي تحتل موقعا متقدما بين الدول المنتجة للنفط لضخامة احتياطاتها ، فضلا عن انه احد الاعضاء المؤسسين لمنظمة اوبك ، ويعد القطاع النفطي احد اهم مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونه مصدراً للموارد الاجنبية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى . وبعد انتهاء حرب الخليج الاولى واصلاح الكثير مما دمرته الحرب في قطاع النفط ، بلغ تكوين (GDP) في العراق عام 1990 (5824) مليون دولار مع ارتفاع نسبة مساهمة النفط في (GDP) إلى (64.95) ، شهدت السوق النفطية العالمية زيادة في المعروض النفطي للمدة (1992– 1994) ، مما ادى الى انخفاض اسعار النفط العالمية فاثر ذلك في تكوين (GDP) وهذا ادى الى انخفاضه للأعوام (1992 –1994) اذ انخفض من (2731) مليون دولار عام 1992 الى (1351) مليون دولار عام 1994 ، وكان معدل النمو السنوي المركب لتلك الفترة (– 20.9 %)

شهدت السوق النفطية العالمية في الفترة (2004 – 2008) زيادة كبيرة في الطلب العالمي على النفط، وهذا ادى الى زيادة (GDP) اذ ارتفع من (26193) مليون دولار عام 2004 بمعدل نمو سنوي بلغ (141 %) الى (130528) مليون دولار عام 2008 و بمعدل نمو سنوي (75.9 %) ، وبلغ معدل النمو السنوي المركب (49.4 %)

شهد سوق النفط عام 2009 تراجعا في الطلب العالمي على النفط والسبب في هذا التراجع هو الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي بدأت في الولايات المتحدة وانتقلت إلى بقية الدول ، وأدت إلى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط والسلع الاخرى، مما اثر في انخفاض (GDP) اذ انخفض إلى (110526) مليون دولار بعد ان كان (130528) مليون دولار عام 2008 بمعدل نمو سالب بلغ (–15.3%).

تعرضت السوق النفطية خلال المدة (2014 – 2016) لصدمة عرض، التي كان لها تأثير في (GDP) وانخفاضه من (185150) مليون دولار 2014 الى (154146) مليون دولار عام 2016 ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (– 7.5 %) ، في حين بلغ معدل السنوي المركب (–26.3 %) .

جدول (1) GDP للعراق (1990-2016)

السنوات	الناتج الاجمالي المحلي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	معدل النمو السنوي %	الايرادات النفطية (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاع النفطي في (GDP) %
1990	5824		1027.5	17.6
1991	2055	64.7 –	196.5	9.5
1992	2731	32.8	104.3	3.8
1993	1682	38.4 –	38.8	2.3
1994	1351	48.5 –	10.9	0.8
1995	1159	14.2 –	28.1	2.4
1996	2033	75.4	49.3	2.4
1997	2222	9.3	135.9	6.1
1998	8424	279	104.3	1.2
1999	14720	74.7	118.9	0.8
2000	20861	41.7	237.4	1.1
2001	17681	15.2 –	300.8	1.7
2002	17077	3.4 –	521.2	3.05
2003	10845	36.5 –	971.2	8.9
2004	26193	141	22455	85.7
2005	36342	38.7	26875	73.9
2006	54771	50.7	31677	57.8
2007	74176	35.5	40806	55.01
2008	130528	75.9	62641	47.9
2009	110526	15.3 –	41346	37.4
2010	115557	4.5	50701	43.8
2011	154030	33.3	86172	55.9
2012	175840	14.1	90288	51.3
2013	196027	11.4	85791	43.7
2014	185150	5.5 –	79960	43.1
2015	166701	9.9 –	41148	24.6
2016	154146	7.5 –	34719	22.5

تم تحويل جميع القيم من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي من قبل الباحث وفقا لسعر صرف الدينار مقابل الدولار

المصدر : 1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ، لسنوات (1990-2016)

2 – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية 2016

ثالثا : اثر تقلبات الطلب العالمي للنفط الخام في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي :

التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد وهو الزيادة في اسعار المشتقات او الزيادة في السيولة النقدية التي حصلت بسبب الانفاق الجاري ، بل ظهرت كنتيجة لتفاعل عوامل نقدية وحقيقية ، ارتبطت بالاختلالات الهيكلية في القطاع الانتاجي ، كنتيجة للتدهور الذي اصاب قطاعاته الانتاجية ولاسيما قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ، وشهد العراق معدلات تضخم معتدلة ومدارة لم تتجاوز مرتبة رقمية واحدة وحتى عام 1974 وعلى اثر زيادة كمية النقود بسبب تعديلات الرواتب والاجور ،وبفضل السياسات المركزية للتسعير أمكن ضبط معدلات التضخم ،وفي عقد الثمانينات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل بطيء ولاسيما في حرب الخليج وبعده ليصل الى اكثر من (15%) ولكن بدخول الاقتصاد العراقي عقد التسعينيات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل كبير ولاسيما بعد قرارات العقوبات الاقتصادية ، كما إنَّ مدة العقوبات الاقتصادية شهدت معدلات تضخم كبيرة جدا ،ولاسيما في النصف الاول من عقد التسعينيات ، بسبب توقف تصدير النفط الخام فضلاً عن تجميد الارصدة العراقية من العملة الاجنبية الموجودة في البنوك الخارجية ،مما كان له تأثير سلبي مضاعف في الاقتصاد في ظل العجز المتواصل للموازنة العامة ،فعمقت هذه الاسباب من حالة ظهور الفجوات التضخمية وظهور الاختلالات الاقتصادية ، متمثلة بانخفاض العرض الكلي أمام تصاعد حجم الطلب الكلي . فهذه الاسباب ادت الى ظهور ظاهرة التضخم النقدي الجامح وظواهر سلبية اخرى ، والى تعميق الاختلالات في الاقتصاد العراقي ،وقد استمر الارتفاع الحاد والمستمر في الاسعار بسبب توجه الدولة الى تمويل موازنتها العامة عن طريق الاصدار النقدي الجديد لتمويل الانفاق الحكومي الواسع الذي ازداد بعد فرض العقوبات الاقتصادية وقيام الدولة بتطبيق سياسة الدعم لتوفير مفردات البطاقة التموينية فضلا عن التمويل اللازم لإعادة اعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية ،اذ استمرت الحكومة باتباع سياسة التمويل بالعجز وزيادة هذا التمويل لتلبية متطلبات الانفاق العام مع انحسار دور وسائل التمويل الاخرى وهذا ما عزز زيادة المعروض النقدي مع انخفاض قيمة الدينار العراقي واتساع نطاق الفجوة التضخمية .

يلاحظ من الجدول (2) شهد عام 1990 ارتفاع معدل التضخم اذ بلغ (51.6%) ، ولكن العام التالي شهد ارتفاعا اكبر إذ وصل معدل التضخم السنوي(186.5 %)، ثم انخفض في عام 1992 ليصل الى(83.8%) وعاد معدل التضخم الى الارتفاع بشكل متزايد وبقفزات كبيرة في الاعوام (1993-1995) اذ وصل فيها التضخم الى معدلات غير مسبوقة في الاقتصاد العراقي ،

وبلغت معدلات التضخم لهذه السنوات الى (207,6 ، 492,2 ، 351,4) على التوالي ، وهذا الارتفاع في مؤشر التضخم كما مر سابقا يعود الى العقوبات الاقتصادية وتوقف انتاج النفط وغيرها . وشهد عقد التسعينيات انخفاضاً واضحاً في اسعار النفط ففي المدة(1992 –1999) انخفضت اسعار النفط أقل من العشرين دولار للبرميل الواحد ،عدا عام 1996 الذي شهد ارتفاعا للسعر ،اذ وصل سعر البرميل سقف العشرين دولارا وبلغ (20.29) دولار للبرميل ،وبالمقابل هبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام المذكور الى (59020.8) بعد ان كان (69792.1) في العام السابق ، وهبط كذلك معدل التضخم الى (– 15.4 %) بعد ان كان (351.3 %) ، وهذا الانخفاض في مؤشر التضخم جاء بسبب توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء)حيث استؤنف تصدير النفط وفتح باب الاستيراد والتصدير، فضلا عن اتخاذ الحكومة اجراءات تقشفية لمعالجة التضخم عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد اوجه الانفاق وتخفيض الانفاق على الصحة والتعليم وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم والغاء الدعم والاعفاءات . ثم عاود معدل التضخم الارتفاع مرة اخرى في عام 1997 أذ بلغ (23.02%)، واستمر مؤشر الاسعار بالارتفاع في الاعوام 1998–2000 ولكن معدل التضخم كان يسير بالانخفاض التدريجي حتى وصل في عام 2000 الى ادنى مستوياته في هذه المدة ،اذ بلغ (4.97%)، وعاد معدل التضخم بالارتفاع في عامي(2001–2002)،اذ بلغ (16.4%) و(19.3%)على التوالي، وبالمقابل فقد ارتفع سعر النفط عامي 2000 و2001 (27.6) دولار و(23.12) دولار على التوالي .بعد ان كان (17.48) دولار للبرميل الواحد في عام 1999.

وفي المدة 2003 –2006 كان معدلات التضخم غير مستقرة لكنها كانت مرتفعة مقارنة بعام 2002 وكان سبب الارتفاع هو الشحة في مصادر الطاقة والمشكلات الامنية وما نجم عنها من ارتفاع في اسعار النقل وتكاليف الانتاج ، كما صاحب هذه المدة تحسن في الرواتب والاجور التي لم يصاحبها زيادة في انتاج السلع والخدمات المقدمة ،كما شهدت هذه المدة زيادة استيراد السلع المختلفة لتغطية متطلبات السوق وكذلك تحسن المستوى المعاشي للأفراد ولاسيما بعد زيادة ايرادات النفط الخام المصدرة بسبب زيادة الصادرات النفطية ، وكذلك لارتفاع اسعار النفط الخام من(28.1) دولار عام 2003 الى(61.08) دولار عام 2006 وكل هذه الاسباب ادت الى ارتفاع معدلات التضخم من(32.6%) عام 2003 الى(53.2%)عام 2006

شهد عام 2007 انخفاضا في معدل التضخم الى (30.8%)، والسبب يعود إلى سعي البنك المركزي في استهداف وتقليل معدل التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي من خلال رفع أسعار الفائدة . انخفض معدل التضخم في عام 2008 إلى مستوى متدني بلغ (2.7%) في حين سجل معدل التضخم قيمة سالبة في عام 2009 اذ بلغ (-2.8%) ويعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي أدت إلى انخفاض اسعار السلع المستوردة ومن ثم تراجع معدل التضخم، وشهد عامي 2010 و 2011 ارتفاعاً في معدل التضخم وبمعدلات بلغت (2.39%) و(5.6%) على التوالي والسبب يعود الى ارتفاع اسعار اغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار الناتج عن انخفاض عرضها في الداخل والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية وتتصف هذه السلع المستوردة بارتفاع اسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي الى الداخل . وان معدل التضخم اخذ بالانخفاض من عام 2013 حيث بلغ (1.9%) و ثم واصل الانخفاض حتى وصل معدل التضخم في عام 2016 (0.5 %)

جدول (2) التضخم في العراق (1990-2016)

السنوات	التضخم %	السنوات	التضخم
1990	51.6	2004	26.96
1991	186.5	2005	36.9
1992	83.8	2006	53.2
1993	207.6	2007	30.8
1994	492.2	2008	2.7
1995	351.4	2009	2.8-
1996	15.4 -	2010	2.39
1997	23.02	2011	5.6
1998	14.8	2012	6.1
1999	12.6	2013	1.9
2000	4.97	2014	2.2
2001	16.4	2015	1.4
2002	19.3	2016	0.5
2003	32.6		

المصدر : 1-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2008,2012,2016)

2 – صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2011

3- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث المجموعة الاحصائية السنوية عدد خاص 2003

رابعا : اثر تقلبات الطلب العالمي للنفط الخام على البطالة في العراق :

لم يكن الاقتصاد العراقي يعاني من بطالة بسبب البرامج التي تضمنتها الخطط التنموية الخمسية والتي تتصف بحالة الاستخدام الكامل وفوق الاستخدام الكامل ، الا إنَّ الظروف التي مر بها العراق والمعروفة بحرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية على العراق ، قد دفع مشكلة البطالة فيه لتتصدر سلم اولويات المشاكل التي يعاني منها شعب العراقي ، واصبحت البطالة من اكبر وأعقد المعضلات التي تواجهه ، وادت الى اختلال كبير في سوق العمل ،واصبح الاقتصاد العراقي عاجزا عن استثمار العمالة الموظفة فيه ،فضلا عن ضعف قدرته في استيعاب العمالة الجديدة ،مما ادى الى تفاقم مشكلة البطالة فيه لتصبح معضلة مستعصية .

من الجدول (3) بلغ معدل البطالة (8.54 %)عام 1990 ثم ارتفعت الى(13.9%) عام 1996 تعود اسباب البطالة في العراق الى الوضع الغير الطبيعي الذي عاشه الاقتصاد العراقي .

في عام 1997 وصل معدل البطالة إلى (15%) للذكور ، ويعزى ذلك إلى دخول إعداد كبيرة من النساء إلى قوة العمل والى تسريح إعداد كبيرة من افراد الجيش العراقي مما زاد من أعداد الباحثين والراغبين عن العمل من دون أن تكون هناك فرص عمل لاستيعابهم ، لأن الاقتصاد العراقي كان يعاني من انخفاض في ايراداته النفطية بسبب انخفاض الأسعار من جانب والعقوبات الاقتصادية من جانب اخر ، وتفاقم وضع البطالة منذ عام 2003 اذ وصل الى(28.1%) وهي نسبة عالية من اجمالي القوى العاملة بسبب التخلي عن الجيش العراقي السابق وموظفي الاجهزة الامنية ، وبسبب توقف تصدير النفط لعدة شهور من العام نفسه مما أدى الى انخفاض الايرادات النفطية وكذلك تدهور القطاعات الاخرى بشكل تام . ثم تراجعت معدلات البطالة من (28.1 %) عام 2003 الى(26.8%)عام 2004 ثم الى (17.97%) عام 2005 والى (17.50%) عام 2006 والى (15.34 %)عام 2007 لتصل الى(15%) عام 2009 . ويرجع الانخفاض الى اهتمام الدولة بتخفيض معدلات البطالة من خلال القيام بتوظيف اعداد كبير في مؤسسات القطاع العام و في سلك الجيش والشرطة فضلا عن تزايد اعداد العمالة المهاجرة للعمل خارج العراق ، وكان ذلك احد هذه الاسباب التي ادت الى انخفاض معدل البطالة . وشهد عام 2008 تحسناً ملحوظاً في اسعار النفط إذ وصل الى(94.4) بعد كان (24.36)عام 2002 فادى ذلك الى تحسن عائدات تصدير النفط ،والذي جعل بمقدور الحكومة من استيعاب عدد من قوة العمل في مؤسسات القطاع العام اثر استمرار السياسة المالية بطرح الدرجات الوظيفية الشاغرة وان كانت مقيدة بغية تلافي

استمرار مشكلة التدهور في ملاك القطاع العام . اما في عام 2015 تفاقمت معدلات البطالة الى اعلى مستوى و بلغت حينها 36.4% و كان هذا الارتفاع بسبب انخفاض اسعار النفط وعدم اقرار الموازنة العامة عام 2014 مما ادى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية .

جدول (3) البطالة في العراق (1990–2016)

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1990	8.54	2004	26.8
1991	11	2005	17.97
1992	13.1	2006	17.50
1993	16	2007	15.34
1994	18.7	2008	15.8
1995	12.9	2009	15
1996	13.9	2010	14.5
1997	13.5	2011	15.2
1998	17.4	2012	15.1
1999	20.2	2013	16
2000	26	2014	28
2001	26.6	2015	36.4
2002	27	2016	16.4
2003	28.1		

المصدر : 1–جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات 2011–2012

2– جمهورية العراق ، وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات ،نتائج مسح التشغيل و البطالة للسنوات (2003 ، 2008,2007,2006,2005,2004)

3– صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017

خامسا : اثر تقلبات السوق النفطية على الانفاق الحكومي

ان التغيرات في الانفاق الحكومي كانت نتيجة مباشرة للظروف التي مرت بها الدولة العراقية من حروب وعقوبات دولية ، وما ترتب عليها من اثار سلبية ، ويعد الانفاق الحكومي الاداة الاكثر اهمية في السياسة المالية في العراق و ذلك بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد ، وكذلك استمرار الدور الاقتصادي للدولة ذات الطبيعة التدخلية في التأثير على النشاط الاقتصادي .

من الجدول (4) يلاحظ انخفاض الانفاق الحكومي للأعوام (1992 –1994) بمعدلات نمو سنوية سالبة اذ انخفض من (1565) مليون دولار عام 1992 الى (931) مليون دولار عام

1993 و استمر بالانخفاض حتى بلغ (437) مليون دولار عام 1994 في حين معدل النمو السنوي المركب بلغ (– 34.6%) ، ثم ارتفع الانفاق الحكومي من (21694) مليون دولار عام 2004 بمعدل نمو سنوي بلغ (1975 %) الى(26417) مليون دولار بمعدل نمو سنوي بلغ(26.1%) عام 2006 واستمر الانفاق بالارتفاع حتى بلغ (55924) مليون دولار عام 2008 و بمعدل نمو سنوي (80.3%) و بلغ معدل النمو السنوي المركب (26.7%) ، اما في عام 2009 بلغ الانفاق الحكومي (47030) مليون دولار محقق معدل نمو سالب (– 15.9 %) و يعود ذلك بسبب حدوث الازمة العالمية التي انعكست على سوق النفط العالمية بشكل صدمة عرض سلبية نتج عنها انخفاض اسعار النفط الذي يعد الممول الرئيس للإنفاق الحكومي .

اثرت الصدمة التي تعرض لها سوق النفط العالمية في المدة (2014 – 2016) في الانفاق الحكومي التي ادت الى انخفاض الانفاق الحكومي من (92491) مليون دولار بمعدل سنوي بلغ (– 4.3%) عام 2014 واستمر الانفاق الحكومي بالانخفاض حتى بلغ (52601) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (– 20.8%) في حين معدل السنوي المركب فقد بلغ (– 17.1%) .

جدول(4) الانفاق الحكومي للعراق

السنوات	الانفاق الحكومي مليون دولار	معدل النمو السنوي %	السنوات	الانفاق الحكومي مليون دولار	معدل النمو السنوي %
1990	3544		2004	21694	1975
1991	1749	– 50.6	2005	20945	– 3.5
1992	1565	– 10.5	2006	26417	26.1
1993	931	– 40.5	2007	31024	17.4
1994	437	– 53.06	2008	55924	80.3
1995	412	– 5.7	2009	47030	– 15.9
1996	463	12,4	2010	59135	25.7
1997	411	– 11.2	2011	65850	11.4
1998	568	38.2	2012	85271	29.5
1999	524	– 7.7	2013	96694	13.4
2000	776	47.7	2014	92491	– 4.3
2001	1078	39.2	2015	66410	– 28.2
2002	1286	19.3	2016	52601	– 20.8
2003	1045	– 18.7			

تم تحويل جميع القيم من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي من قبل الباحث وفقا لسعر صرف الدينار مقابل الدولار

المصدر : 1 – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2014-2016) .

2 – جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات (2004-2016)

3- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، المجموعة الاحصائية السنوية للبنك عدد خاص 2003

المبحث الثالث : قياس العلاقة بين الطلب العالمي على النفط وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة (1990-2016)

1. توصيف وصياغة وتقدير واختبار النموذج القياسي

لبيان اثر الطلب العالمي على النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي نستخدم نموذج **(VAR)** الذي يعتمد على دراسة التأثيرات الديناميكية بين الطلب العالمي على النفط ومتغيرات اقتصادية كلية في العراق ويتضمن النموذج المتغيرات الاتية :

DO : الطلب العالمي على النفط الخام .

RGDP : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

INF: معدل التضخم

Ge : الإنفاق الحكومي

OE : الايرادات النفطية

Um: معدل البطالة

والنموذج العام لمتجهة الانحدار الذاتي (VAR) يكون على النحو الاتي :

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{j=1}^{\rho} \mu_j + Y_{t-1} + U_t \ldots..(1)$$

اذ ان :

(Y_t) : متجه المتغيرات الداخلية (RGDP، Inf ، OD ، Ge , OE, Um) عدد المتغيرات الكلية في النموذج .$(nx1)$ ، n : عدد متغيرات النموذج .

$(_0a)$: متجه الحد الثابت $(nx1)$.

(T) : الاتجاه العام .

(t) : عدد المشاهدات المستخدمة في معادلة الانحدار .

(μ) : مصفوفة المعاملات التي تمثل المتغيرات في الاجل القصير (nxn)

(u) متجه الخطأ العشوائي .

(ρ) عدد فترات التباطؤ الزمني

1. الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج الأول

ويوضح الجدول (5) نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج محل الدراسة . و يتبين من الجدول ادناه ، ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العراقي (RGDP) كانت اعلى قيمة له (196027.0) نقطة خلال من عام (2014) وادنى قيمة له (1159.000) خلال عام 1990

ومتوسطه الحسابي(62542.67) والوسيط (20861.00)والانحراف المعياري له (70140.12)، وباحتمالية اقل من (0.05) ، بلغت (0.041) .

اما الانفاق الحكومي (Ge) كانت اعلى قيمة له (96694.00) نقطة خلال من عام (2012) وادنى قيمة له (411.0000) نقطة في من عام (1993) ، وكان متوسطه الحسابي (27326.48) ، والوسيط (3544.000) ، والانحراف المعياري (32794.97) ، وباحتمالية اقل من (0.05) كانت(0.0461) .

بينما معدل التضخم (inf) فقد بلغت اعلى قيمه له (492.2000) نقطة خلال عام (2008) وادنى قيمة له (15.40000-) نقطة خلال عام (1999) ، ومتوسطه الحسابي (61.08296) والوسيط (16.40000) والانحراف المعياري (117.8997) ، وباحتمالية صفرية .

اما الايرادات النفطية (OE) فقد بلغت اعلى قيمة لها (90288.00) نقطة عام (2010) وادنى قيمة له (10.90000) نقطة عام (1996) ، وبمتوسط حسابي (25867.56) والوسيط (1027.500) ، والانحراف المعياري (31783.41) ، وباحتمالية بلغت (0.0322) .

اما معدل البطالة (UM) بلغت اعلى قيمة له (36.40000) نقطة عام 2008 وادنى قيمة له (8.540000) عام 1996 وبمتوسط حسابي (18.62778) ووسيط (16.00000) وبلغ الانحراف المعياري (6.556903) وباحتمالية بلغت (0.0183)

جدول (5)

الوصف الاحصائي لمتغيرات نموذج الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2016)

	DO	GE	INF	OE	OP	OPR	RGDP	UM
Mean	79.58704	27326.48	61.08296	25867.56	45.95074	66.94348	62542.67	18.62778
Median	79.30000	3544.000	16.40000	1027.500	28.10000	67.30480	20861.00	16.00000
Maximum	94.40000	96694.00	492.2000	90288.00	109.0700	75.47600	196027.0	36.40000
Minimum	66.42000	411.0000	-15.40000	10.90000	12.28000	58.70220	1159.000	8.540000
Std. Dev.	8.965827	32794.97	117.8997	31783.41	32.87017	5.499525	70140.12	6.556903
Skewness	-0.024531	0.832738	2.552319	0.856714	0.799940	-0.129450	0.731683	0.966486
Kurtosis	1.695765	2.273790	8.792056	2.359835	2.184010	1.629157	1.882299	3.239191
Jarque-Bera	1.916367	3.713842	67.05588	3.763853	3.628638	2.189520	3.814529	4.267793
Probability	0.383589	0.046153	0.000000	0.032296	0.162949	0.334620	0.048486	0.018375
Sum	2148.850	737815.0	1649.240	698424.1	1240.670	1807.474	1688652.	502.9500
Sum Sq. Dev.	2090.038	2.80E+10	361408.5	2.63E+10	28091.66	786.3641	1.28E+11	1117.817
Observations	27	27	27	27	27	27	27	27

المصدر نتائج البرنامج الاحصائي

2. اختبارات جذر الوحدة (الاستقرارية)

قبل اجراء عملية التقدير، تم تطبيق اختبار السلاسل الزمنية فيما يتعلق بوجود جذر الوحدة في متغيرات النموذج والمعادلة الأساسية . من خلال تطبيق اختبارات كل من ديكي فولر المطور – الموسع – (ADF) ، وفيليبس – بيرون (P–P)، عند المستوى (level) وعند الفرق الأول (Differences1) و تحت فروض بدون قاطع ، وبقاطع ، وبقاطع واتجاه زمني .

ويوضح جدول (6) و (7) النتائج الإحصائية المستخرجة من خلال تطبيق اختبار (ADF و P–P)) ، والقيمة الحرجة وعند مستوى معنوية (1%) ، (5%) ، (10%) ،وكان سكون المتغيرات عند الفرق الأول بقاطع واتجاه زمني .

جدول (6)

اختبار ديكي – فولر لاستقرارية للاقتصاد العراقي

Variable	Level		1st Difference	
	ADF test	Prob.	ADF test	Prob.
OD	-1.230	0.644	-3.579**	0.014
OPR	-0.392	0.877	-5.215*	0.003
op	0.514	0.983	-4.584*	0.001
RGDP	-0.135	0.935	-3.892**	0.006
Ge	-0.744	0.817	-3.599**	0.013
Inf	-2.815	0.070	-4.867*	0.000
Um	-2.691	0.089	--4,062*	0.004
oe	-1.167	0.672	-4.139*	0.003

المصدر نتائج البرنامج الاحصائي

واظهرت النتائج المتحصل عليها من اختبار(ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات (OD، GE ,OE RGDP, UM, INF) غير ساكنة في مستوياتها الأصلية ، إذ كانت جميع القيم المقدرة لها اصغر (او القيمة المطلقة اكبر) من القيم الجدولية مما يعني قبول فرضية البديلة H_1 القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها اي احتوائها على جذر الوحدة .

جدول (7)اختبار فيلبس – بيرون لاستقرارية للاقتصاد العراقي

Variable	Level		1st Difference	
	P-P test	Prob.	P-P test	Prob.
OD	0.421	0.980	-4.768*	0.000
OPR	-0.448	0.886	-5.345*	0.000
op	-1.265	0.629	-4.296*	0.002
RGDP	-0.229	0.922	-3.892**	0.006
Ge	-0.892	0.774	-3.582**	0.013
Inf	-2.395	0.152	-9.225*	0.000
Um	-0.418	0.522	--2.854**	0.006
oe	-0.593	0.450	-4.167*	0.000

المصدر نتائج البرنامج الاحصائي

ولذا تم اجراء الاختبار باخذ الفرق الاول لمتغيرات النموذج وباستخدام جميع الفروض الاولى ، و يتضح لنا ان القيمة المقدرة للمتغير (OD) (القيمة المطلقة) والبالغة (-3.579) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (-3.4952) عند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.014) .اما القيمة المقدرة للمتغير (RGDP) والبالغة (-5.215) اكبر من القيمة الجدولية (-4.1705) عند مستوى معنوية (1%) ، وباحتمالية تقترب من الصفر بلغت (0.003) ، بينما القيمة المقدرة للمتغير (GE) والتي تبلغ (-3.599) اكبر من القيمة الجدولية (-3.1567) وعند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.013) .وكانت القيمة المقدرة للمتغير (INF) (-4.149) اكبر من القيمة الجدولية (-3.9408) وعند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية . مما يعني قبول الفرضية البديلة : H_1القائلة بسكون المتغيرات في فروقها الاولى . اما القيمة المقدرة للمتغير (UM) فكانت مستقرة بالفروق الاولى وكانت قيمتها المقدرة (-4.062) وعند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية تقترب من الصفر بلغت (0.004) .وكانت القيمة المقدرة للمتغير (OE) (-4.167) اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية تقترب من الصفر بلغت (0.003) .

ولدعم نتائج اختبار (ADF) ، تم اعتماد اختبار (P-P) في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، لما له من قدرة احصائية ديناميكية افضل وادق ولا سيما في العينات ذات الحجم الصغيرة . ويتبين من نتائج اختبار فيلبس –بيرون بان السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج غير ساكنة في المستوى وبكل الفروض ، اذ كانت القيم المحسوبة لهذه السلاسل اكبر من القيم الجدولية عند مستويات معنوية (1% ، 5% ، 10%) مما يعني امكانية قبول فرضية العدم H0: بوجود جذر الوحدة .

وعند اجراء الاختبار (P-P) باخذ الفرق الاول وباستخدام جميع الفروض الاولى ، يتضح ان القيمة المقدرة للمتغير (OD) والبالغة (-4.768) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (-3.9952) عند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية . اما القيمة المقدرة للمتغير (RGDP) والبالغة (-3.892) اكبر من القيمة الجدولية 3.495-) عند مستوى معنوية (5%) ، وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.003). بينما القيمة المقدرة للمتغير (GE) والتي تبلغ (-3.599) اكبر من القيمة الجدولية (-3.1567) وعند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.013) . وكانت القيمة المقدرة للمتغير (INF) (-4.149) اكبر من القيمة الجدولية (-3.9408) وعند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية . مما يعني قبول الفرضية البديلة : H_1القائلة بسكون المتغيرات في فروقها الاولى . اما القيمة المقدرة للمتغير (UM) فكانت مستقرة بالفروق الاولى وكانت قيمتها المقدرة (-4.062) وعند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية تقترب من

الصفر بلغت (0.004) . وكانت القيمة المقدرة للمتغير (OE) (-4.167) اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية .

3. اختيار التكامل المشترك (Co integration)

لما كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الاولى ، اي انها متكاملة بنفس الدرجة ، ويدل ذلك على امكانية وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من جهة وعرض النقد بالمفهوم الواسع وسعر الصرف ومؤشر اسعار المستهلك ومعدل الفائدة ، كلا على حدة من جهة أخرى . ووجود علاقة تكامل مشترك يعكس بدوره عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين تلك المتغيرات . وتعتمد طريقة (Johansen and Juselius) لتقدير متجه التكامل على نوعين من الاختبارات

جدول (8) نتائج اختبار التكامل المشترك للاقتصاد العراقي

Date: 12/20/18 Time: 09:20
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: OD RGDP GE INF UM OE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.915366	142.4907	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.698537	80.75532	69.81889	0.0052
At most 2 *	0.646520	50.77760	47.85613	0.0259
At most 3	0.540608	24.77939	29.79707	0.1695
At most 4	0.182199	5.333084	15.49471	0.7725
At most 5	0.012113	0.304686	3.841466	0.5810

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.915366	61.73536	40.07757	0.0001
At most 1*	0.698537	39.97772	33.87687	0.0362
At most 2	0.646520	25.99821	27.58434	0.0787
At most 3	0.540608	19.44631	21.13162	0.0846
At most 4	0.182199	5.028398	14.26460	0.7382
At most 5	0.012113	0.304686	3.841466	0.5810

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر نتائج البرنامج الإحصائي

اختبار الاثر : (Trace) ، واختبار القيمة العظمى (Maximum Eigen value) ويوضح جدول (19) القيمة المحسوبة لاختبار الاثر و اختبار القيمة العظمى . ويلاحظ من النتائج المتضمنة في الجدولين المذكورين وجود على الأقل متجه واحد للتكامل المشترك ، واظهرت نتائج اختبار الاثر ان القيمة المحتسبة لمعدل الامكان الاعظم لمتجه التكامل المشترك (80.75) اكبر من القيمة الحرجة (الجدولية) (69.81) عند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية تقترب من الصفر (0.005). وكانت القيمة المحتسبة لاختبار القيمة العظمى للمتجه (39.97) اكبر من القيمة الحرجة (33.87) عند نفس مستوى المعنوية وباحتمالية (0.0316) . ويعني ذلك قبول الفرضية البديلة (r=1) القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك ، ورفض فرضية العدم (r=0) .

4. نموذج تصحيح الخطأ (Error correlation Model).

بعد اثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، يتم بناء نموذج تصحيح الخطأ(ECM) ، وفي ضوء افتراضات (Granger) ففي حالة وجود التكامل المشترك من الممكن بناء نموذج (VAR) على هيئة الفرق الاول للمتغيرات مع إضافة فجوة زمنية متباطئة لحد تصحيح الخطأ(ec_{t-j})) والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الاجل القصير الى التوازن في الاجل الطويل في النموذج المقدر ، و ذكر (Johansson) الى ان القيم المتباطئة زمنياً للتغير في متغيرات النموذج تعكس اثر العلاقة السببية في الاجل القصير في حين يمثل حد تصحيح الخطأ اثر العلاقة السببية في الأجل الطويل .

وقبل البدء ببناء النموذج لابد في البدء يتم تحديد فترة الابطاء المثلى في نموذج (اصغر قيمة مأخوذة من المعايير المذكورة سابقا) في النموذج وكانت النتائج تشير الى ان عدد فترات الإبطاء في النموذج المكون من المتغيرات ، هي فترة زمنية واحدة ، بمعنى ان الاثار الديناميكية لمتغيرات الاقتصاد الكلي العراقي و الطلب العالمي للنفط تصل سنة واحدة كحد اعلى .

وبناء على ما تقدم يتكون نموذج تصحيح الخطأ من ست معادلات آنية وكما يوضحه الجدول اعلاه، ويتبين من نتائج تقدير النموذج ان المعادلة (6) التي تتفق اشارتها مع منطق النظرية الاقتصادية والاختبارات الاحصائية ، ويتبين منها ان قيمة معامل التكيف (ec_{t-j}) حد تصحيح الخطأ كانت(-0.006009) وهي قيمة سالبة تعكس وجود علاقة طويلة الاجل بين الطلب العالمي على النفط (OD) ومتغيرات الاقتصاد الكلي العراقي .

5.سببية جرانجر

يوضح جدول (9) نتائج اختبار السببية قصيرة الاجل بين الطلب العالمي على النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي للعراق . ويبين الجدول وجود علاقة سببية بين الطلب العالمي على النفط (OD) والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق باتجاه واحد من الطلب على النفط الى الناتج وليس بالعكس وذلك لمعنوية اختبار F اذ كانت القيمة المحتسبة للاختبار اكبر من القيمة الجدولية وباحتمالية اقل من (0.05) اذ بلغت قيمته (0.005) ، بمعنى اخر ان الطلب على النفط يسبب الناتج وليس بالعكس لعدم معنوية اختبار F بالاتجاه المعاكس ، وجود علاقة سببية قصيرة الاجل بين الطلب العالمي على النفط والايرادات النفطية ، فيظهر ان (OD) يسبب (OE) وليس بالعكس اي ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الطلب العالمي على النفط الى الايرادات النفطية العراقية ومعنوية اختبار F اذ كانت القيمة المقدرة اكبر من القيمة الحرجة وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.018) .في حين اظهرت نتائج اختبار السببية بين الطلب العالمي على النفط ومعدل التضخم ومعدل البطالة والانفاق الحكومي بعدم وجود علاقة سببية باي اتجاه بين المتغيرين بسبب عدم معنوية الاختبار في كل من المتغيرات الثلاثة وهذه النتائج تدعم الى حد ما نتائج نموذج متجه الانحدار الذاتي ، اذ كانت قيمة المعلمة قريبة للصفر بالرغم من معنويته احصائيا.

جدول (9)نتائج اختبار سببية جرانجر للعراق

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/20/18 Time: 09:23
Sample: 1990 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statisti	Pr
OD does not Granger Cause RGDP	25	6.84186	0.0
RGDP does not Granger Cause OD		2.02740	0.1
GE does not Granger Cause OD	25	1.74881	0.1
OD does not Granger Cause GE		2.08195	0.1
INF does not Granger Cause OD	25	0.54401	0.5
OD does not Granger Cause INF		2.24170	0.1
UM does not Granger Cause OD	25	1.65267	0.2
OD does not Granger Cause UM		0.04192	0.9
OE does not Granger Cause OD	25	1.91238	0.1
OD does not Granger Cause OE		6.21220	0.0
GE does not Granger Cause RGDP	25	0.26202	0.7
RGDP does not Granger Cause GE		0.52591	0.5
INF does not Granger Cause RGDP	25	0.24482	0.7
RGDP does not Granger Cause INF		0.63590	0.5
UM does not Granger Cause RGDP	25	2.84161	0.0
RGDP does not Granger Cause UM		0.01471	0.9
OE does not Granger Cause RGDP	25	3.05334	0.0

RGDP does not Granger Cause OE		0.40530	0.6
INF does not Granger Cause GE	25	0.21243	0.8
GE does not Granger Cause INF		0.51040	0.6
UM does not Granger Cause GE	25	3.60630	0.0
GE does not Granger Cause UM		0.60687	0.5
OE does not Granger Cause GE	25	6.86533	0.0
GE does not Granger Cause OE		0.15467	0.8
UM does not Granger Cause INF	25	0.73084	0.4
INF does not Granger Cause UM		0.84050	0.4
OE does not Granger Cause INF	25	0.54183	0.5
INF does not Granger Cause OE		0.22344	0.8
OE does not Granger Cause UM	25	0.27658	0.7
UM does not Granger Cause OE		2.91926	0.0

المصدر نتائج البرنامج الاحصائي

الاستنتاجات

1-من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي هو الاعتماد الكبير على القطاع النفطي المرتبط بالأسواق العالمية ،أي إنَّ الاقتصاد هو اقتصاد منفتح على الخارج ،وهذا الارتباط يؤدي الى تذبذب الايرادات الحكومية بسبب تذبذب الايرادات النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات الانتاج والاسعار في السوق الخارجية

2 - اظهرت نتائج متغيرات النموذج العراقي كانت غير مستقرة بالمستوى وعند اخذ الفروق الاولى اصبحت مستقرة اي انها متكامله من الدرجة الاولى

3 - لكون المتغيرات مستقرة بنفس الدرجة امكن استخدام نموذج التكامل المشترك (J-J) واظهرت نتائجه وجود متجه واحد على الاقل بين المتغيرات المبحوثة .

4-وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج اما العلاقة قصيرة الاجل فتشير لوجود علاقة طردية ضعيفة بين الطلب العالمي على النفط والناتج المحلي الاجمالي العراقي والايرادات النفطية عند التباطؤ الاول وانعدام العلاقة مع الانفاق الحكومي والتضخم ومعدل البطالة .

5- كانت نتائج السببية تشير لوجود علاقة سببية باتجاه واحد من الطلب العالمي على النفط الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والايرادات النفطية مع انعدام العلاقة مع الانفاق الحكومي ومعدل التضخم ومعدل البطالة .

المصادر

1-منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) تقرير الامين العام السنوي ، الثالث و الاربعون،2016 ، ص 134 .

2- OPEC Annual Statistical Bulletin , 2016 ,p65

3-Shirin Akiner, The Caspian: Politics , Energy and security(Central Asia-Research Forum) , Routledgecurzon Company , New Work2004, P17- 18

4-نبيل جعفر عبد الرضاء ، الاهمية النفطية لبحر قزوين ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد 15 ، 2012 ' ص95 .
5-prof. Dr.f.odell ,World Energy Markets–The Necessity Of Their Continued Dominationly Oil Natural Gas, Rotterdam University1990, P-13
6-منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تقرير الامين العام السنوي 43 ، 2016 ، ص 44 .
7-الامم المتحدة ، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم 1993 ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، جنيف، 1994، ص267.
8- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، تقرير الامين العام السنوي، الثاني و الثلاثون،2005، ، ص34.
9 -محمد احمد الدوري : مبادى اقتصاد البترول ،جامعة الموصل العراق ،1987. ،ص260-261
10- محمد احمد الدوري ،مصدر سابق ص260-261
11- ناجي عبد الستار محمود ، علي خضير عباس :اسعار النفط الخام و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد 14 ، العدد 1، 2007، ص260
12- نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد الطاقة ، دار الكتاب الجامعي ، دولة الامارات العربية المتحدة – الجمهورية اللبنانية ، ط 1 ، 1017 ، ص178
13- ناجي عبد الستار محمود ، علي خضير عباس ،مصدر سابق ،ص262
14-المصدر السابق نفسه ، ص 262
15- نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، دار احياء التراث العربي ، ط1 ، 2011 ، ص 94-95
16- وزارة النفط العراقية ، تقرير الشفافية الثالث تصدير النفط الخام العراقي (1996- 2006) ،مكتب المفتش العام ، بغداد ،2007، ص3.
17- محمد علي ابراهيم العامري ، ميثم ربيع هادي الحسناوي، اساسيات عقود مستقبليات السلع مع التركيز على عقود مستقبليات النفط الخام ،المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 5 ، العدد 21 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ،2008 ،ص2
18- ضياء مجيد الموسوي : ثورة اسعار النفط 2004 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005 ، ص 29
19- محمد علي ابراهيم العامري ، ميثم ربيع هادي الحسناوي ، اساسيات عقود مستقبليات السلع مع التركيز على عقود مستقبليات النفط الخام ، مصدر سابق ،ص33
20- محمد علي ابراهيم ، ميثم ربيع هادي : الاطار المؤسساتي لأسواق النفط الخام المرجعية ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 5 العدد 20 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ،2008، ص42
21- نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ،مصدر سابق ، ص 98.